عنوان ابن سلمان الجديد التهرب من دعوى قضائية تتعلق بالقتل

سلطت وكالة الأسوشيتد برس الدولية للأنباء، أن العنوان الجديد لولي العهد محمد بن سلمان أصبح هو التهرب من دعوى قضائية تتعلق بالقتل، في أحدث إضافة على سمعته الملطخة دوليا.

ونبهت الوكالة إلى أنه قبل ستة أسابيع أثير الكثير من الجدل عندما عين الملك سلمان نجله محمد رئيساً للوزراء رغم أن قوانين المملكة تنص على الملك رئيسا للوزراء.

وأشارت الوكالة إلى أنه كان على الملك سلمان إعلان استثناء مؤقت لإعارة اللقب، وفي الوقت نفسه أوضح أنه يحتفظ بمهام رئيسة.

لكن هذه الخطوة جنت ثمارها يوم الخميس، عندما أعلنت إدارة بايدن أن مكانة الأمير محمد كرئيس للوزراء تحميه من دعوى قضائية أمريكية بشأن ما تقول المخابرات الأمريكية إنه دوره في مقتل مسؤولين سعوديين لصحفي مقيم في الولايات المتحدة عام 2018.

وسيقرر قاض الآن ما إذا كان محمد بن سلمان يتمتع بالحصانة.

وقد أصر المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي يوم الجمعة على أن إعلان الإدارة الأمريكية عن حصانة ولي العهد السعودي كان مجرد "قرار قانوني" "لا علاقة له على الإطلاق بمزايا القضية نفسها".

اتفق العديد من الخبراء في القانون الدولي مع الإدارة – ولكن فقط بسبب رفع الملك لقبه لولي العهد في أواخر سبتمبر، قبل قرار أمريكي مقرر.

كتب ويليام س. دودج ، الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا "كان من اللافت للنظر أن تنكر الولايات المتحدة حصانة محمد بن سلمان على رئيس الدولة بعد تعيينه كرئيس للوزراء كما كان من الممكن أن تعترف الولايات المتحدة بحصانة محمد بن سلمان لرئيس الدولة قبل تعيينه".

أعطى المتحدث باسم وزارة الخارجية فيدانت باتيل أمثلة على حالات سابقة اعترفت فيها الولايات المتحدة بالحصانة لرئيسي الحكومات أو الدول – روبرت موغابي من زيمبابوي وناريندرا مودي من الهند، في مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان.

رفعت الدعوى أمام محكمة اتحادية في واشنطن من قبل خطيبة الصحفي المقتول جمال خاشقجي ومجموعة حقوقية مقرها واشنطن. وتتهم ولي العهد ونحو 20 مساعدا وضابطا وآخرين بالتآمر وتنفيذ جريمة قتل خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول.

جريمة القتل، التي أدانها بايدن خلال المحاكمة الانتخابية في عام 2019 ووصفها بأنها "جريمة قتل قاطعة" يجب أن تكون لها عواقب على الحكام السعوديين هي في صميم الخلاف بين الشركاء الاستراتيجيين الولايات المتحدة والمملكة.

قبل توليه منصبه وبعده مباشرة، تعهد بايدن باتخاذ موقف من ابن سلمان، كجزء من رئاسة قائمة على الحقوق والقيم. لكن بايدن قدم منذ ذلك الحين ضربة بالقبضة وإيماءات تصالحية أخرى على أمل – المحبط حتى الآن – في إقناع ولي العهد بضخ المزيد من النفط للأسواق العالمية.

تجادل إدارة بايدن بأن المملكة مهمة للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي والأمن الإقليمي للسماح للولايات المتحدة بالابتعاد عن الشراكة القائمة منذ عقود.

لكن المدافعين عن حقوق الإنسان وبعض كبار المشرعين الديمقراطيين وصحيفة خاشقجي، واشنطن بوست، أدانوا يوم الجمعة تحرك الإدارة.

وكتبت خطيبة خاشقجي، خديجة جنكيز، على تويتر: "مات جمال مرة أخرى اليوم".

ووصف فريد رايان، ناشر صحيفة واشنطن بوست الأمر بأنه "جهد ساخر ومحسوب" للتلاعب بالقانون وحماية الأمير محمد. كتب خاشقجي أعمدة للصحيفة انتقدت في أشهره الأخيرة انتهاكات حقوق ولي العهد.

كتب رايان: "من خلال مواكبة هذا المخطط، يدير الرئيس بايدن ظهره للمبادئ الأساسية لحرية الصحافة والمساواة".

أبرزت منظمة الديمقراطية للعالم العربي الآن، أن تغيير لقب ولي العهد في أواخر سبتمبر لم يكن أكثر من مناورة للهروب من المحاكم الأمريكية، دون وضع قانوني أو أي تغيير في السلطة أو الواجبات.

وقالت سارة ليا ويتسن، رئيسة المنظمة "إذا كان هناك أي شيء، فقد أظهر مدى خوف محمد بن سلمان وما زال خائفًا من قضيتنا والمساءلة الفعلية والاكتشاف الفعلي لجرائمه".

ويبدو أن إدارة بايدن رفضت حجة مجموعتها بأن تغيير لقب الأمير محمد الأخير يتعارض مع قانون المملكة الحاكم ويجب تجاهله.

واصل الملك سلمان إجراء التعيينات ورئاسة اجتماعات مجلسه منذ تغيير اللقب.

لكن محمد بن سلمان لسنوات كان صانع قرار وممثلًا رئيسيًا في المملكة، بما في ذلك تمثيل الملك في الخارج.

عرضت بعض وسائل الإعلام الغربية النقل المؤقت لمنصب رئيس الوزراء على أنه نقل الملك سلمان – وهو في أواخر الثمانينيات من عمره – المسؤولية إلى الأمير محمد البالغ من العمر 37 عامًا.

كان المدافعون عن حقوق الإنسان يأملون حتى لحظة رفع الدعوى أن تلتزم الإدارة الصمت، دون إبداء أي رأي بشأن حصانة محمد بن سلمان في كلتا الحالتين.

والحصانة السيادية، وهو مفهوم متجذر في القانون الدولي، ينص على أن الدول ومسؤوليها محميين من بعض الإجراءات القانونية في محاكم الدول الأجنبية الأخرى.

القضايا الجنائية والمدنية السابقة المرفوعة ضد حكومات وزعماء أجانب والتي لم تتدخل فيها الولايات المتحدة ، تشمل عمومًا دولًا ليس للولايات المتحدة علاقات دبلوماسية معها أو لا تعترف بشرعية رؤساء دولهم أو حكوماتهم.

تُعد القضايا المرفوعة ضد إيران وكوريا الشمالية للمطالبة بتعويضات عن وفيات أو إصابات لمواطنين أمريكيين مثالين بارزين على الحالات التي لم يتدخل فيها الفرع التنفيذي في رأي حول الحصانة السيادية.

على النقيض من ذلك ، تتمتع الولايات المتحدة بعلاقات دبلوماسية كاملة مع السعودية. وشددت وزارة الخارجية يوم الخميس على أن احترام المبدأ لقادة الحكومات الأخرى يساعد في ضمان ألا تسعى المحاكم في الدول الأخرى إلى سحب الرؤساء الأمريكيين أمامهم للرد على الدعاوى القضائية هناك.

وقال كيربي، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، إن القرار الأمريكي "لا علاقة له على الإطلاق" بالعلاقات "المتوترة" بين الولايات المتحدة والسعودية بشأن تخفيضات إنتاج النفط بقيادة السعودية ، ومسائل أخرى.

وأضاف كيربي أن بايدن كان "صريحًا جدًا جدًا" بشأن "القتل الوحشي والهمجي لخاشقجي".

لكن بعض زملاء بايدن الديمقراطيين في الكونجرس أعربوا عن خيبة أملهم من تحرك الإدارة.